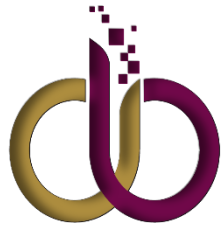




جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي «تحليل شامل للمساهمة والاثار»

جمعية البنوك - تشرين أول، 2023



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الملخص التنفيذي



أعلى القطاعات الاقتصادية خلقاً للقيمة المضافة

84% من اجمالي الانتاج والعمليات التشغيلية

2.7% زيادة الناتج المحلي

نتيجة زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة 10%

22.4 ألف موظف وموظفة من الأردنيين

النساء 35%

الموظفين الأقل من 40 عام 74%

القطاع الأقل من حيث معدل الدوران الوظيفي وبنسبة 7.4%

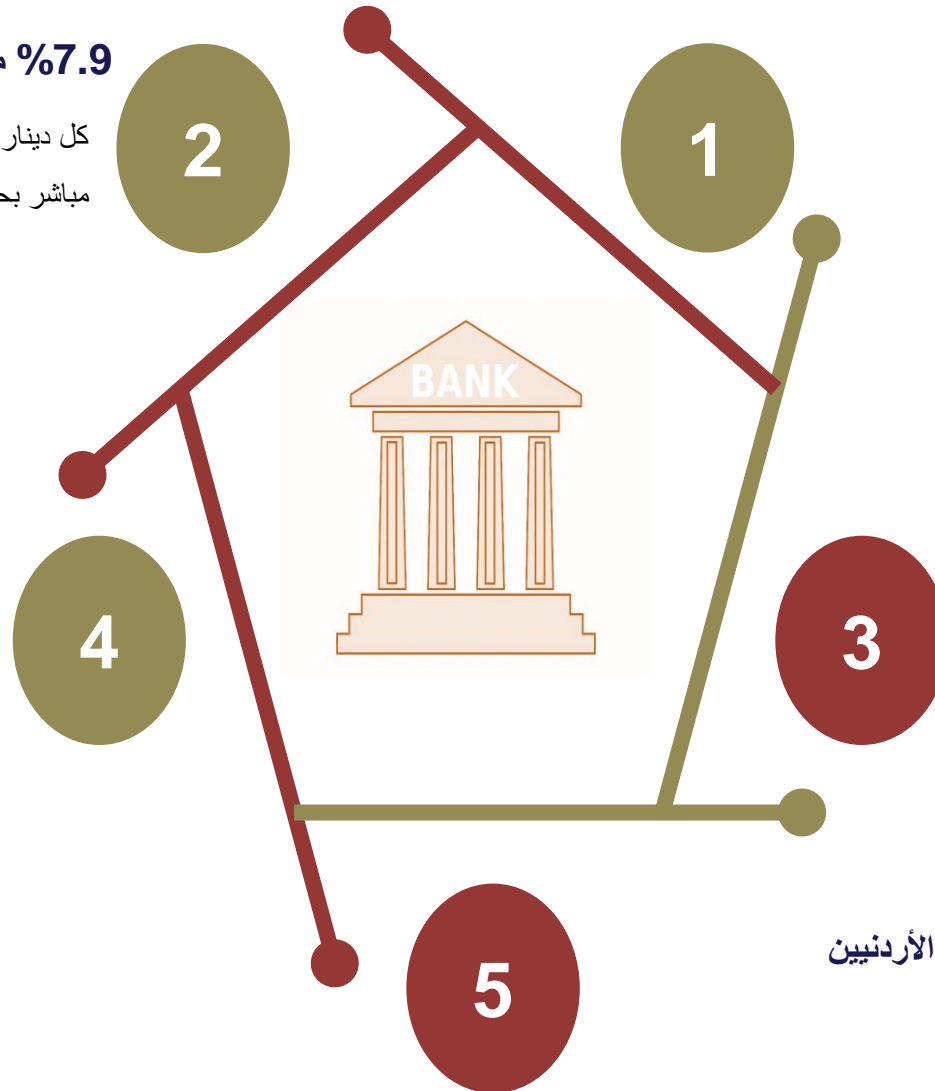
7.9% من الناتج المحلي بشكل مباشر وغير مباشر

كل دينار يتم انفاقه في القطاع يسهم في الاقتصاد الوطني بشكل مباشر وغير مباشر بحوالي 1.5 دينار، جراء ترابطاته الوثيقة مع الاقتصاد الوطني

كل زيادة في التسهيلات الائتمانية بنسبة 10% تؤدي الى

زيادة القيمة المضافة بنحو:

- 5.6% في قطاع التجارة والسياحة والفنادق والمطاعم،
- 2.6-2.9% في قطاعات التعدين، والخدمات الأخرى، والزراعة، وقطاع الصناعة التحويلية،
- 1.5% في قطاع الانشاءات.



14 فرعاً لكل 100 ألف نسمة

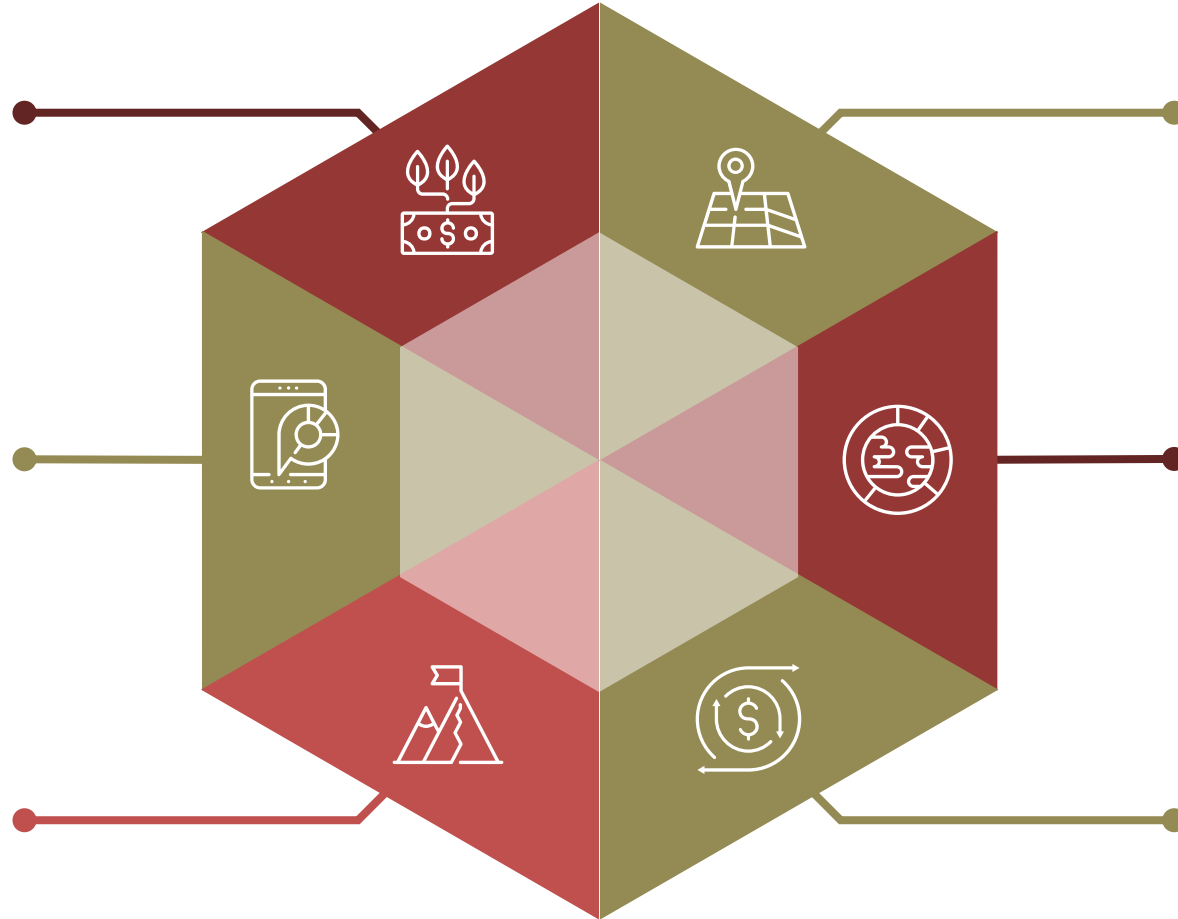
متوسط انتشار البنوك، أعلى من متوسط الدول ذات الدخل المتوسط والعالم العربي، ومساوي للمتوسط العالمي

50% الشمول المالي

نسبة الشمول المالي وصلت حالياً لحوالي 50% بفضل مساهمات القطاع المصرفي النوعية

أسعار الفائدة في الأردن معقولة

وضمن مستوياتها الطبيعية مقارنة مع دول العالم،



865 فرع موزعة داخل المملكة، و أكثر من 2.2 ألف جهاز صراف آلي

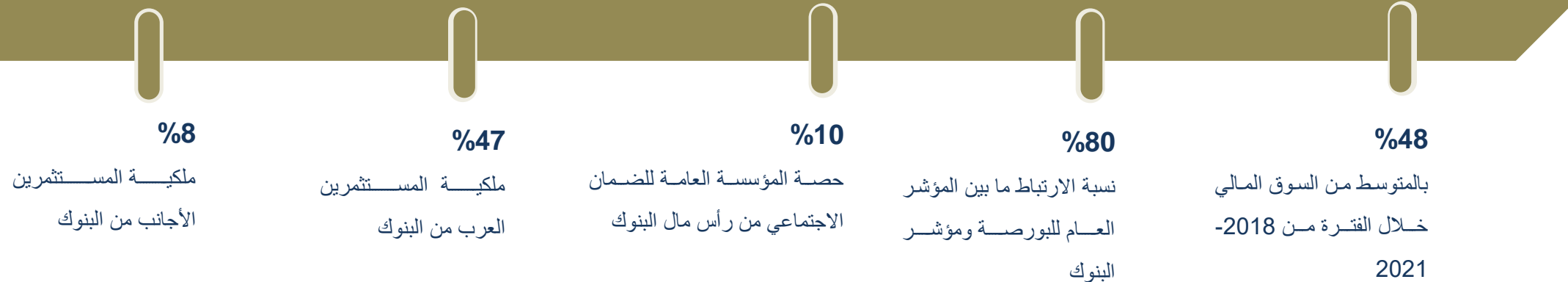
المرتبة الأولى باستقرار القطاع المصرفي

على مستوى عينة تضم 23 دولة مختلفة حول العالم

نسبة كفاية رأسمال مرتفعة

أعلى من النسب المحددة من البنك المركزي أو لجنة بازل، والبالغة 12% و 10.5% على التوالي.

مساهمات بارزة في أدوات الدين الحكومي وخزينة الدولة



بيئة جاذبة وداعمة للاستثمار الحكومي والخاص



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

قطاع البنوك في الأردن

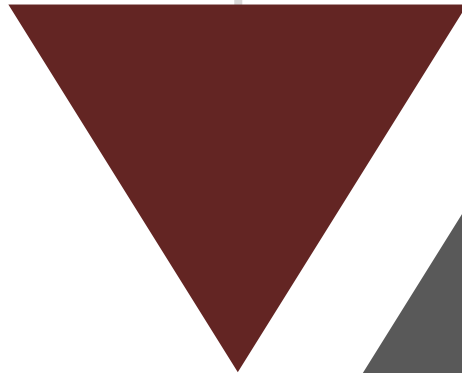


أهمية البنوك في الاستدامة الاقتصادية

زيادة منعة الاقتصادات، والتصدي
للأزمات

تحقيق الاستقرار المالي
والنقدي

تمويل الاقتصاد ودعم التنمية الشاملة والمستدامة



القيام بالأعمال بتكلفة مقبولة اقتصادياً

الارتباط الوثيق مع مختلف القطاعات
الاقتصادية

البنوك العاملة في الأردن



أكثر من **865** فرع
2,200 جهاز صراف آلي
تنتشر في مختلف انحاء المملكة



21 بنك
تجاري وإسلامي وأجنبي في الأردن



50%
نسبة الشمول المالي



97%
من قطاع الأسواق والخدمات المالية



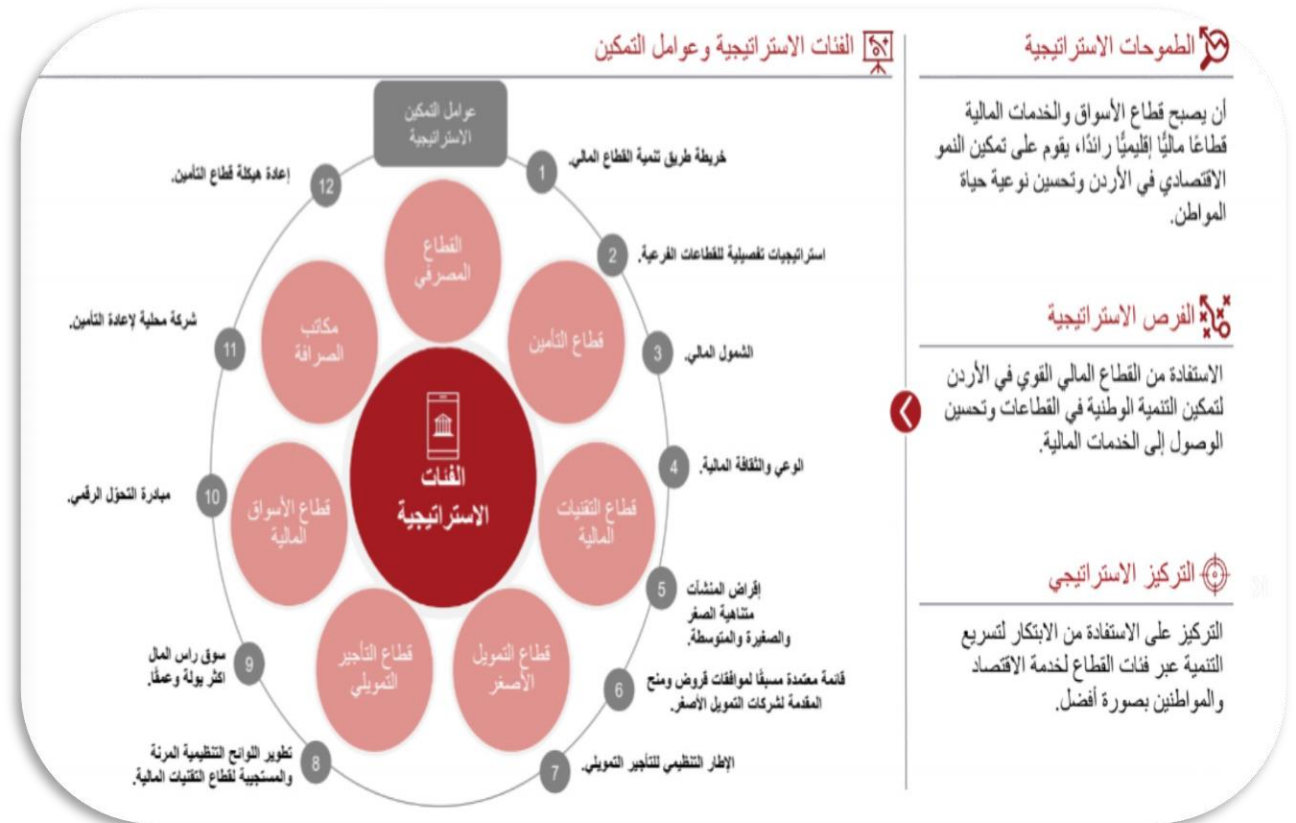
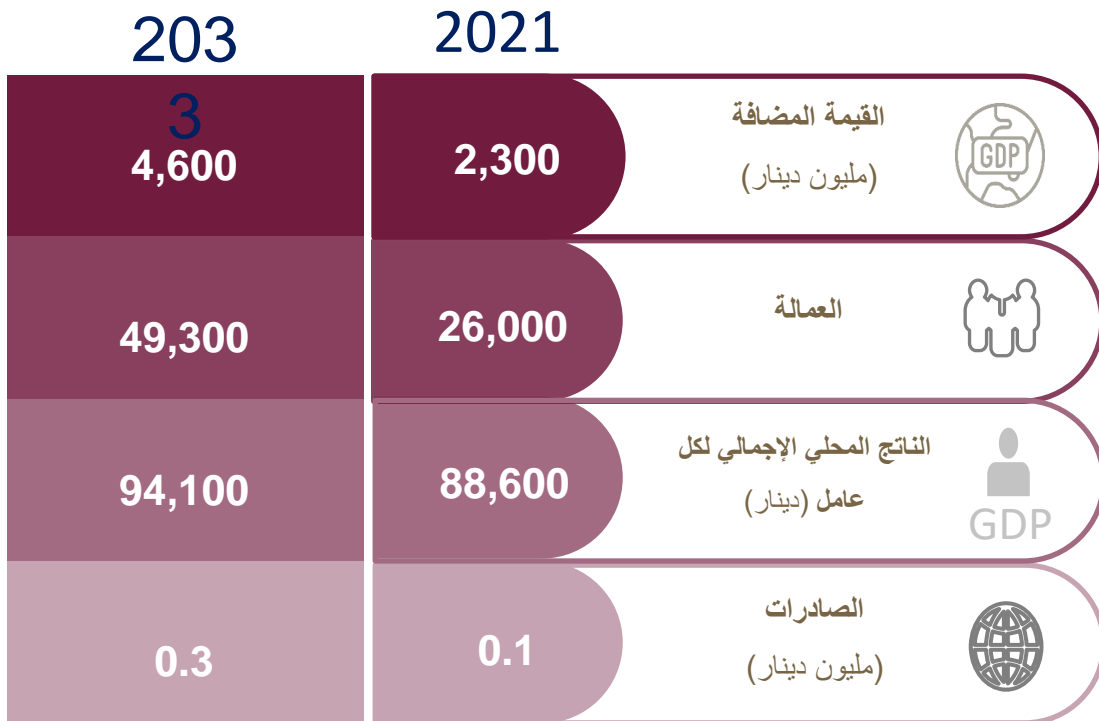
يوفر الجهاز المصرفي قاعدة مصرفية واسعة
من حيث عدد الخدمات المالية وأساليب الدفع

القطاع المصرفي في رؤية التحديث الاقتصادي

القطاع ركيزة اساسية لتحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، ودعم نمو مختلف القطاعات الاقتصادية،

البنوك تشكل أكثر من 97% من قطاع الأسواق والخدمات المالية

مستهدفات قطاع الأسواق والخدمات المالية – رؤية التحديث الاقتصادي





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مساهمات القطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني



دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في الناتج (القيمة المضافة للقطاع المصرفي)

54% معدل نمو الإنتاج القائم خلال الفترة (2011-2020)

2 مليار دينار إجمالي الإنتاج القائم خلال 2021

84% نسبة القيمة المضافة من إجمالي الإنتاج القائم - اي حوالي 1.7 مليار دينار -

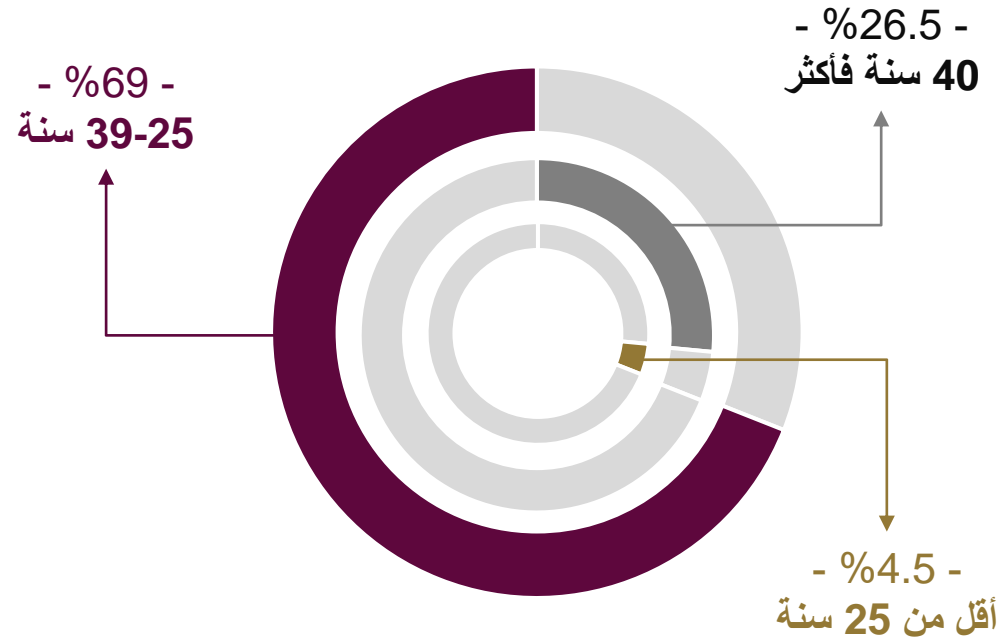
أحد أكثر القطاعات الاقتصادية خلقاً للقيمة المضافة

5.4% من الناتج المحلي بشكل مباشر.

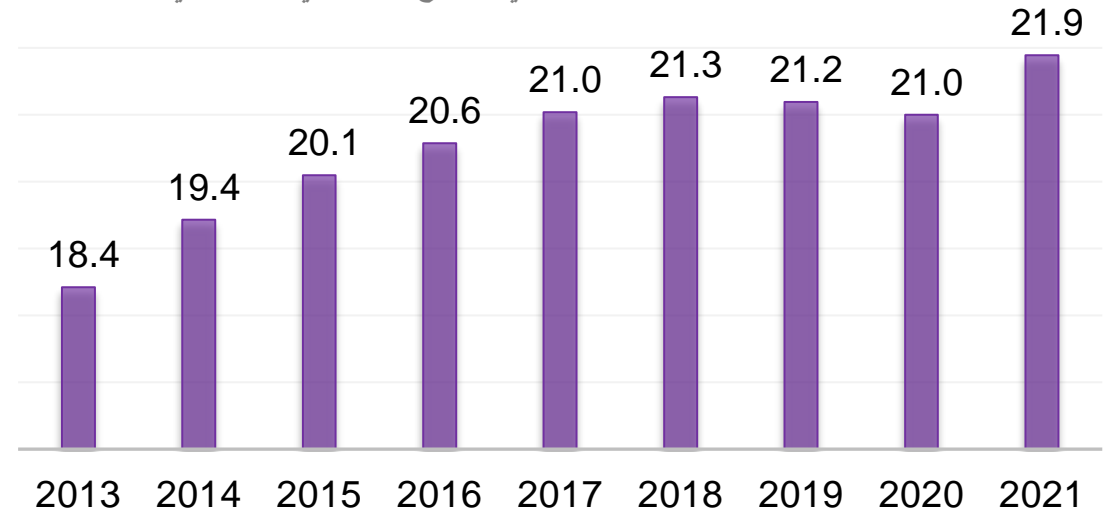


دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في التشغيل



تطور أعداد العمالة في القطاع المصرفي البنوك في الأردن



%34.6



الإناث

%65.4

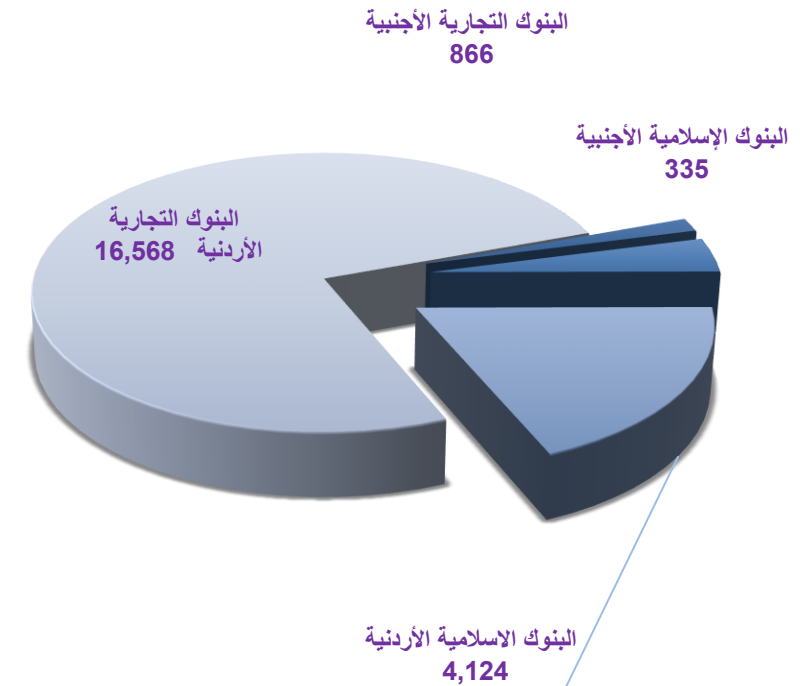
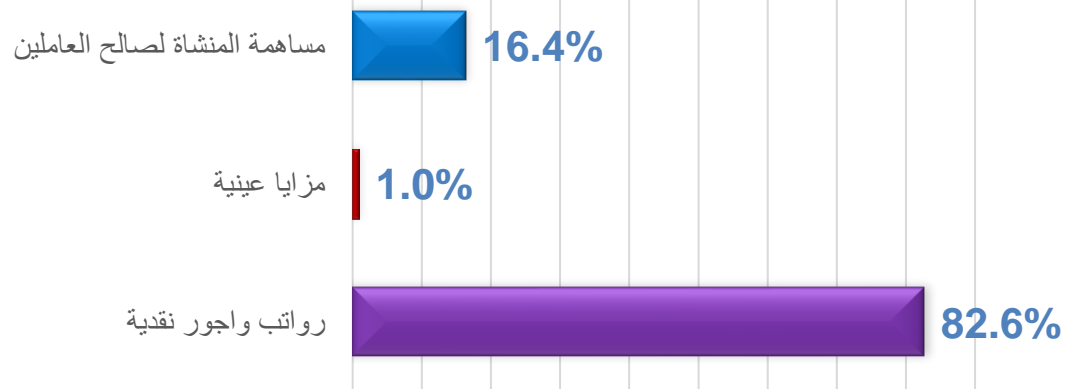
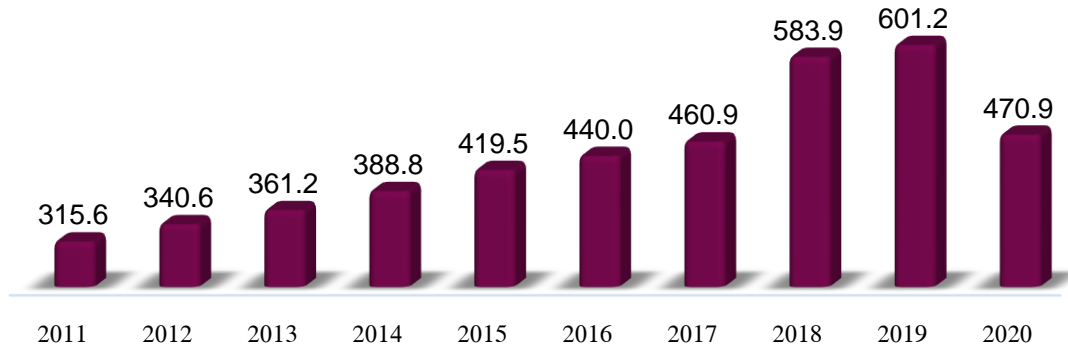


الذكور

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في التشغيل

تعويضات العاملين وتوزيعها النسبي خلال (2011-2020) - مليون دينار



دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في التشغيل

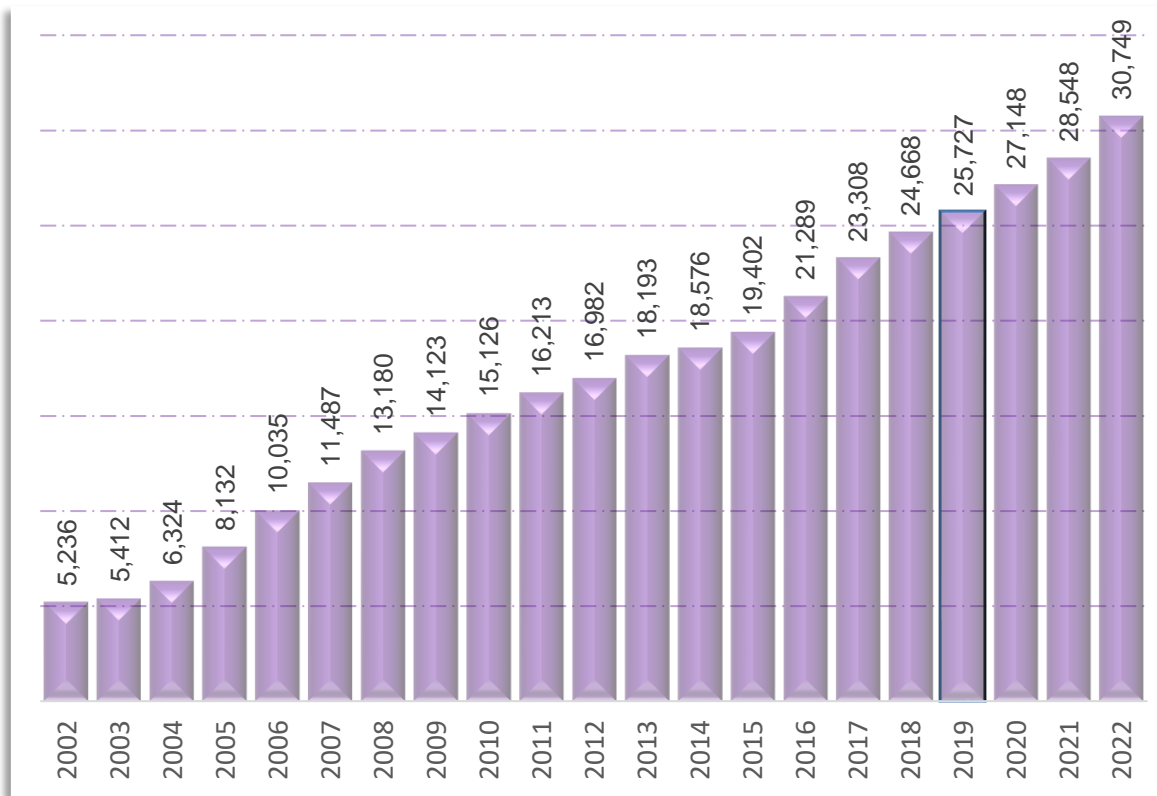
كل 1 دينار يتم انفاقه في القطاع يسهم في الاقتصاد الوطني بشكل مباشر وغير مباشر بحوالي 1.48 دينار، ما يعني بأن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الاجمالي تصل الى ما يقارب 8% بشكل مباشر وغير مباشر.

كل فرصة عمل مستحدثة في القطاع قادرة على خلق فرصتي عمل بشكل غير مباشر في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في تمويل النشاط الاقتصادي

اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص (مليون دينار)



معدل نمو التسهيلات الائتمانية خلال (2022-2002)

23.2%

تعزيز فرص التمويل والنمو
للشركات ومشاريع القطاع الخاصة

تعزيز الثقة في القطاع الخاص

وتعزيز التنمية المستدامة والنشاط
الاقتصادي وفرص الاستثمار
وفرص العمل

تنمية البنية التحتية وتوسيع
قطاعات الأعمال

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

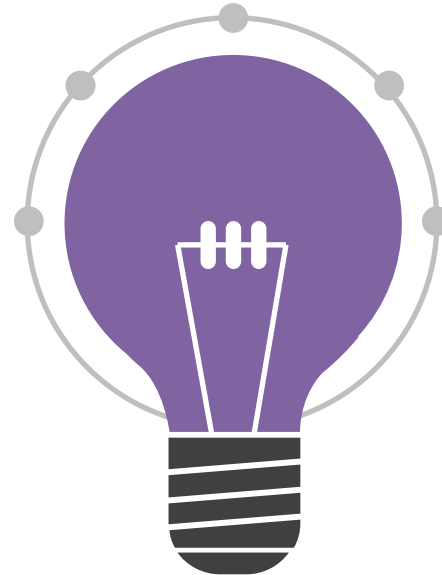
المساهمة في تمويل النشاط الاقتصادي

إرتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 35.5% الى 99.1% خلال الفترة 2002-2022.

زيادة الاعتماد على التمويل المصرفي لدعم نمو القطاع الخاص

تعزيز الثقة في القطاع الخاص وتحسين البيئة المصرفية

توفر تمويل إضافي للاستثمارات وتوسيع الأعمال.



تعمق دور البنوك كعمول للنشاطات الاقتصادية بشكل عام

توسع العمق المالي والوساطة المالية

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في تمويل النشاط الاقتصادي

2022 - Q4

التجارة والسياحة والفنادق والمطاعم
5,383.1
%16.3



الإنشاءات
8,237
%24.9



الصناعة
3,787.2
%11.5



الخدمات والقطاعات الأخرى
14,985
%45.2



الزراعة
534.6
%1.6



التعدين
130.7
%0.4



تطور التوزيع
القطاعي
للتسهيلات
الائتمانية

التجارة والسياحة والفنادق والمطاعم
3,264.1
%24.1



الإنشاءات
2,293.1
%17.0



الصناعة
1,597.6
%11.8



الخدمات والقطاعات الأخرى
6,114.5
%45.2



الزراعة
210
%1.6



التعدين
48.3
%0.4

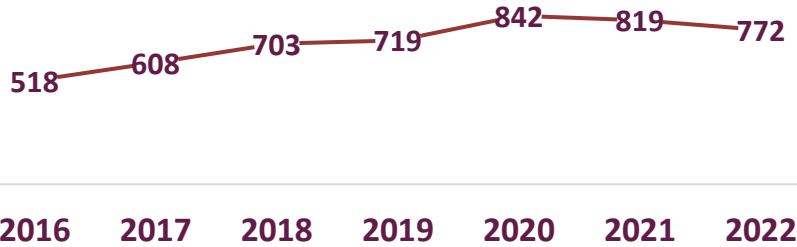


2008 - Q4

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في تمويل النشاط الاقتصادي

تطور التسهيلات الائتمانية - مليون دينار



الشركات الصغيرة

نمو التسهيلات الائتمانية خلال
(2022-2016) **49%**

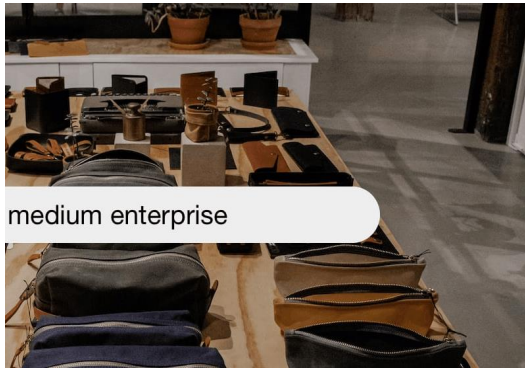
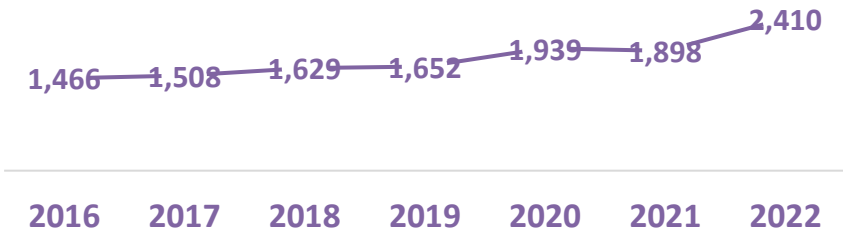


الشركات المتوسطة

نمو التسهيلات الائتمانية خلال
(2022-2016) **64.4%**



تطور التسهيلات الائتمانية - مليون دينار



medium enterprise

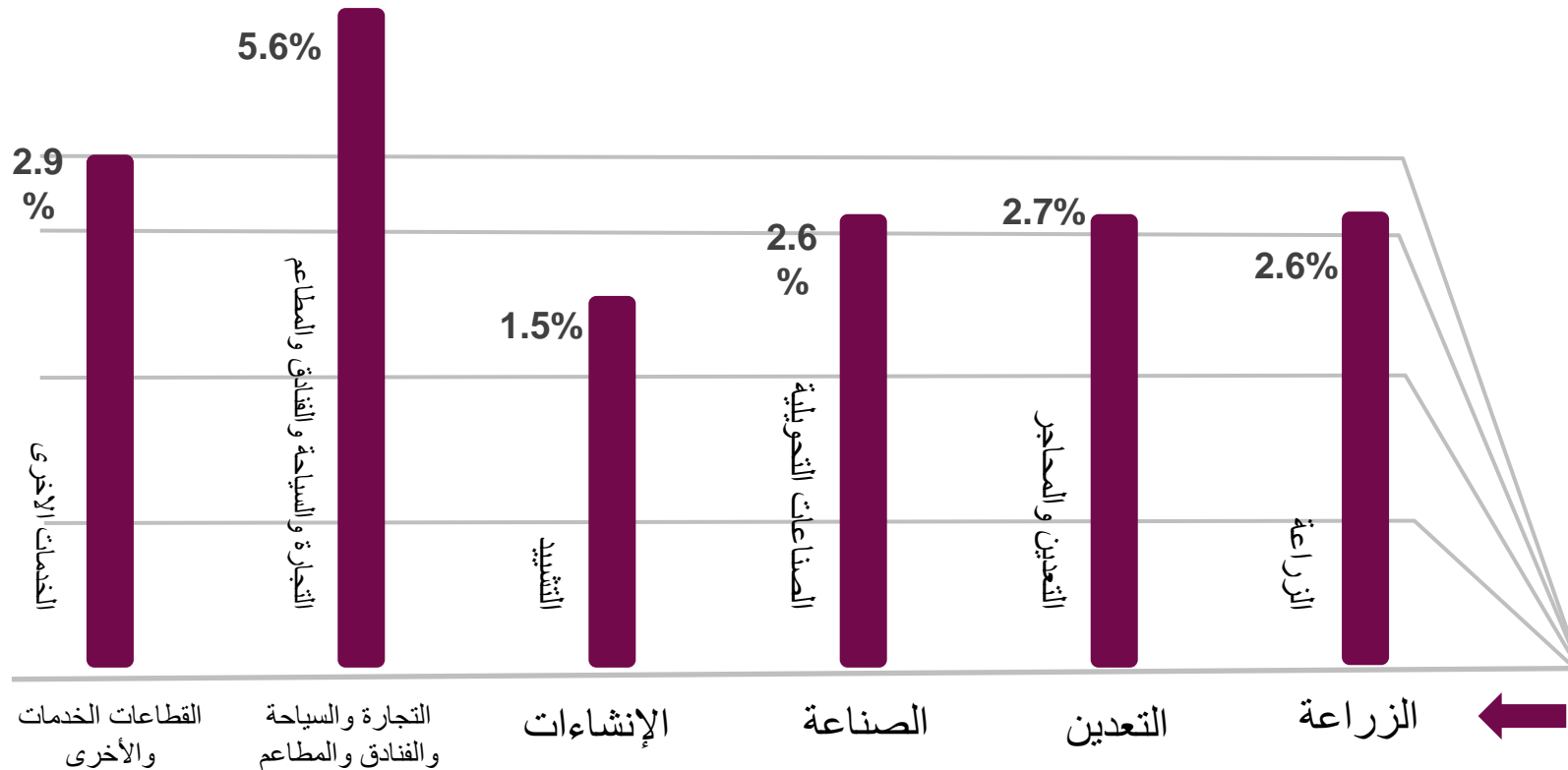
نتيجة إطلاق البنك المركزي لبرامج مخصصة لتوفير التمويل الضروري للقطاعات الإنتاجية بتكلفة منخفضة ومن خلال خطوط ائتمانية من خلال البنوك، يعتبر هذا النوع من التسهيلات الائتمانية من أكثر الإجراءات تأثيراً وتحفيزاً للاقتصاد

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والنشاط الاقتصادي

زيادة التسهيلات الائتمانية لجميع القطاعات بنسبة 10% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.7%

أثر زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة 10% على أبرز القطاعات الاقتصادية

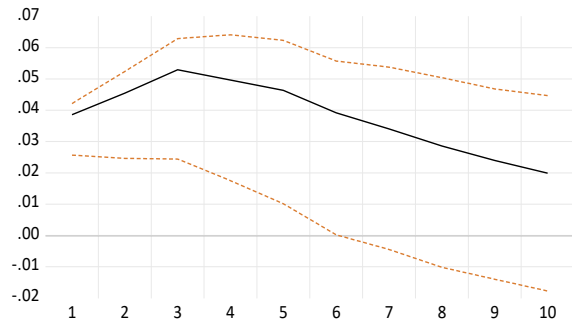


بناءً على نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Estimates) لتقدير أثر التسهيلات القطاعية على القيمة المضافة لكل قطاع، فإن زيادة التسهيلات الائتمانية بمقدار 10% يؤدي إلى

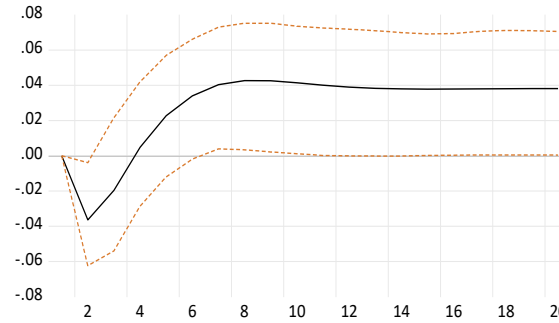
دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والنشاط الاقتصادي

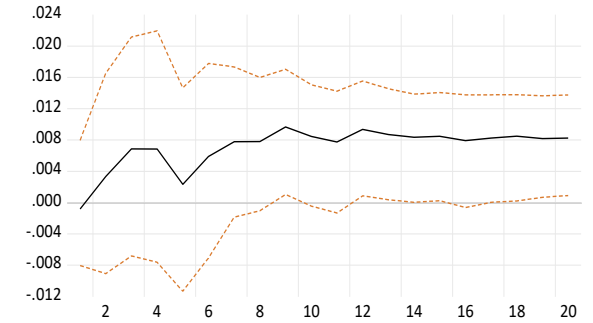
العلاقة ما بين التسهيلات لقطاع الصناعة والقيمة المضافة لقطاع
الصناعات التحويلية في GDP.



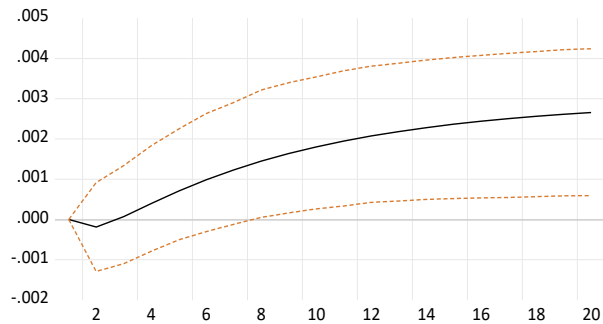
العلاقة ما بين التسهيلات الممنوحة لقطاع التعدين والقيمة المضافة لقطاع
التعدين والمحاجر في GDP.



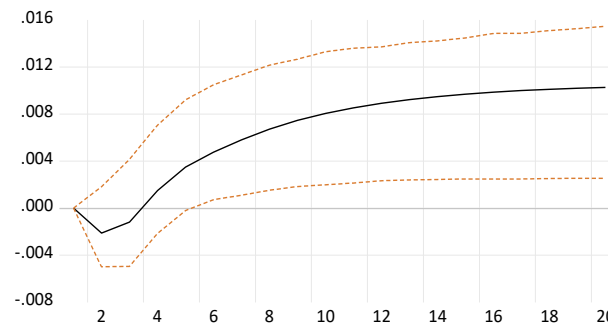
العلاقة ما بين التسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة والقيمة المضافة لقطاع
الزراعة في GDP.



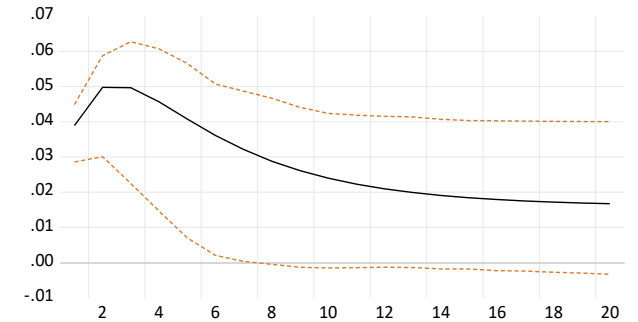
العلاقة ما بين التسهيلات الممنوحة لقطاعات الخدمات والأخرى والقيمة
المضافة للخدمات الأخرى في GDP.



العلاقة ما بين التسهيلات الممنوحة لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم والقيمة
المضافة لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في GDP.



العلاقة ما بين التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات والقيمة المضافة
لقطاع التشييد في GDP.

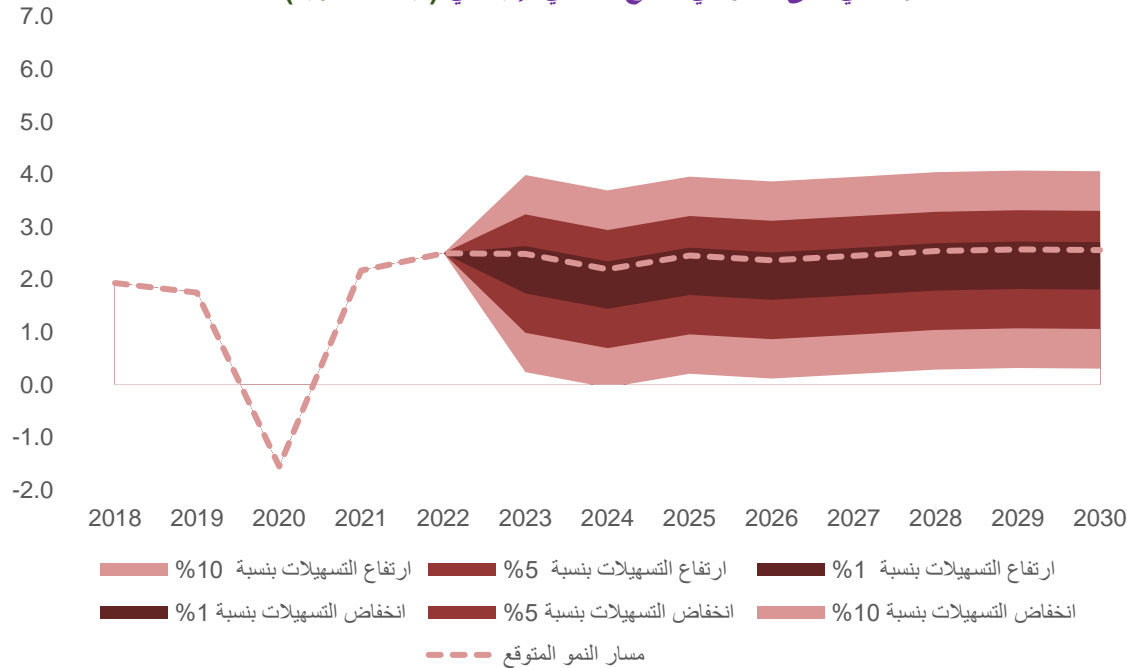


دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

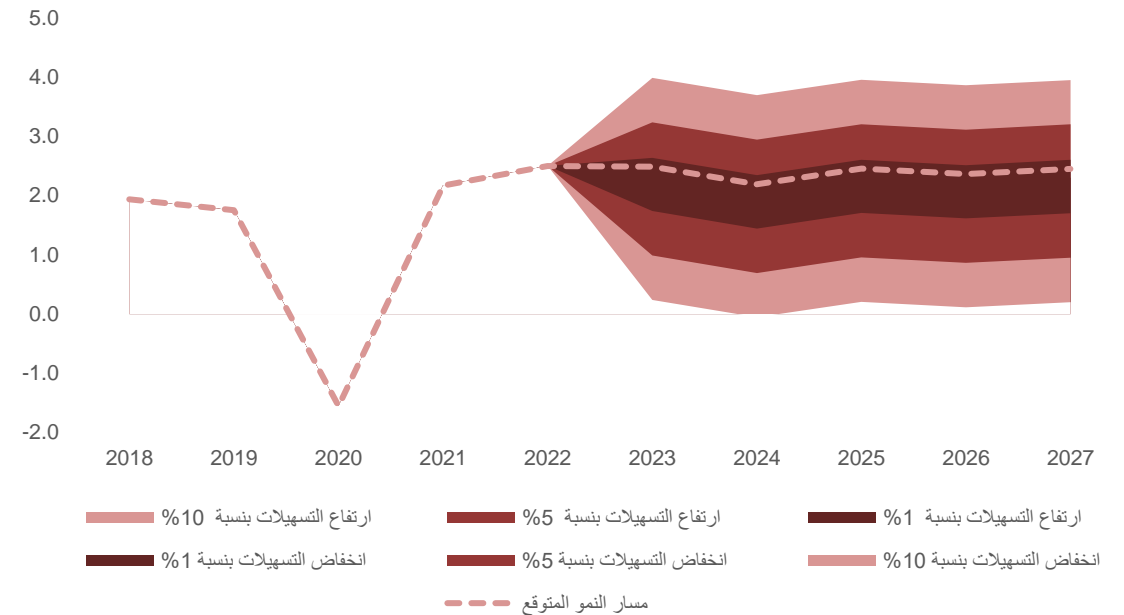
تقدير الأثر الكلي الديناميكي المستقبلي للتسهيلات القطاعية على النشاط الاقتصادي (ربط معادلات)

زيادة التسهيلات الائتمانية القطاعية بنسبة 10% عن مسارها المتوقع سيولد نمو إضافي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% مقارنة بمستواه بالسيناريو الأساس.

الأثر الكلي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي (بيانات سنوية)



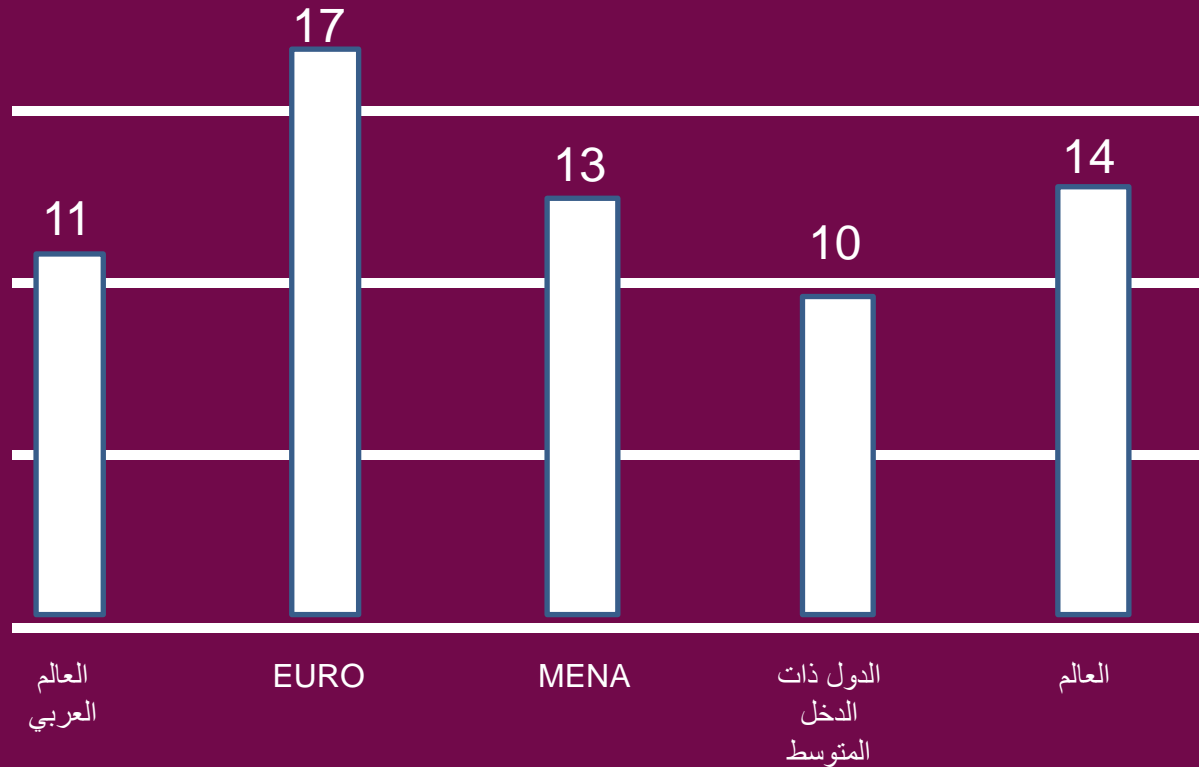
الأثر الكلي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي (بيانات ربعية)



دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في إيصال الخدمات المالية والمصرفي لجميع أنحاء المملكة

ازدياد الوعي المصرفي وتوفير الخدمات المالية للسكان، مما يسهم في تحسين الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة وتعزيز فرص الاستثمار والتنمية.



14 فرعاً

متوسط فروع البنوك في الأردن لكل 100 ألف نسمة من البالغين خلال 2022.

بيانات العام 2021

مؤشر فروع البنوك لكل 100 ألف نسمة من البالغين هو مقياس لدرجة انتشار البنوك في أي دولة

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

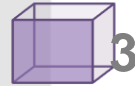
المساهمة في إيصال الخدمات المالية والمصرفي لجميع أنحاء المملكة

21 بنك يعمل داخل الأردن

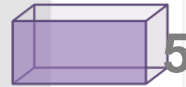
البنوك الإسلامية الأجنبية



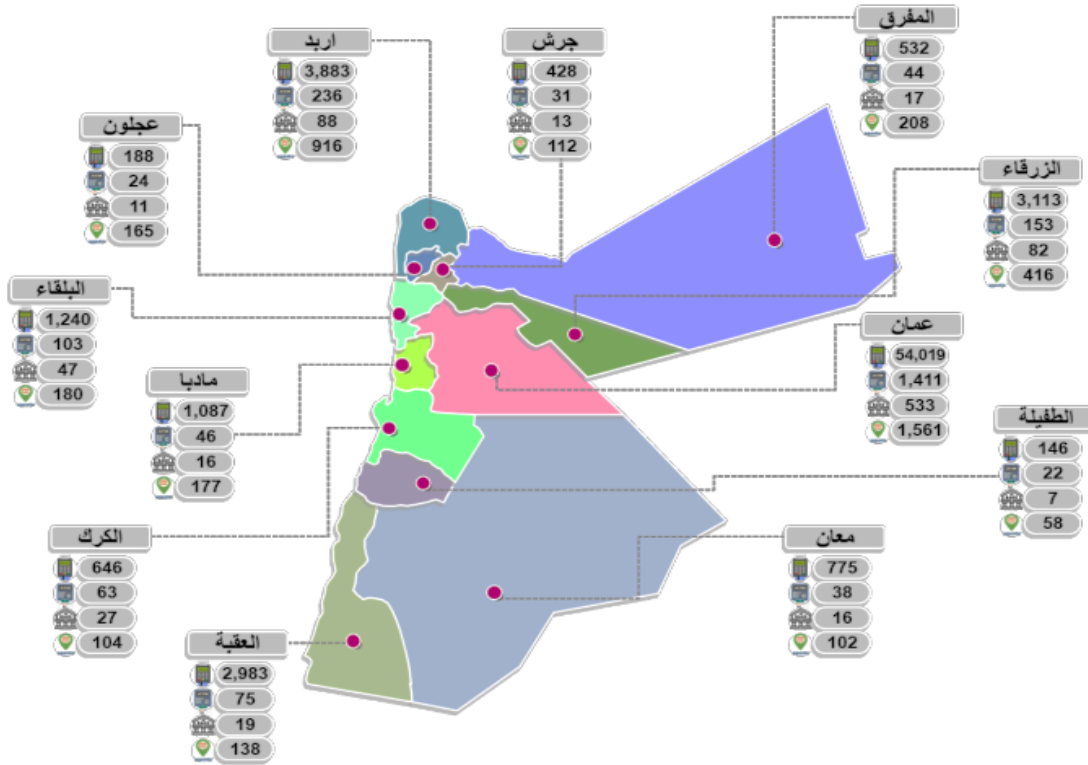
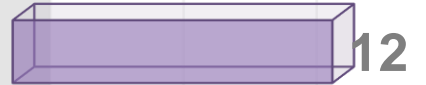
البنوك الإسلامية الأردنية



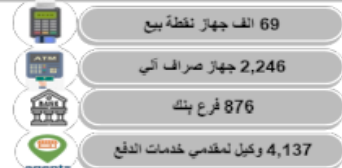
البنوك التجارية الأجنبية



البنوك التجارية الأردني



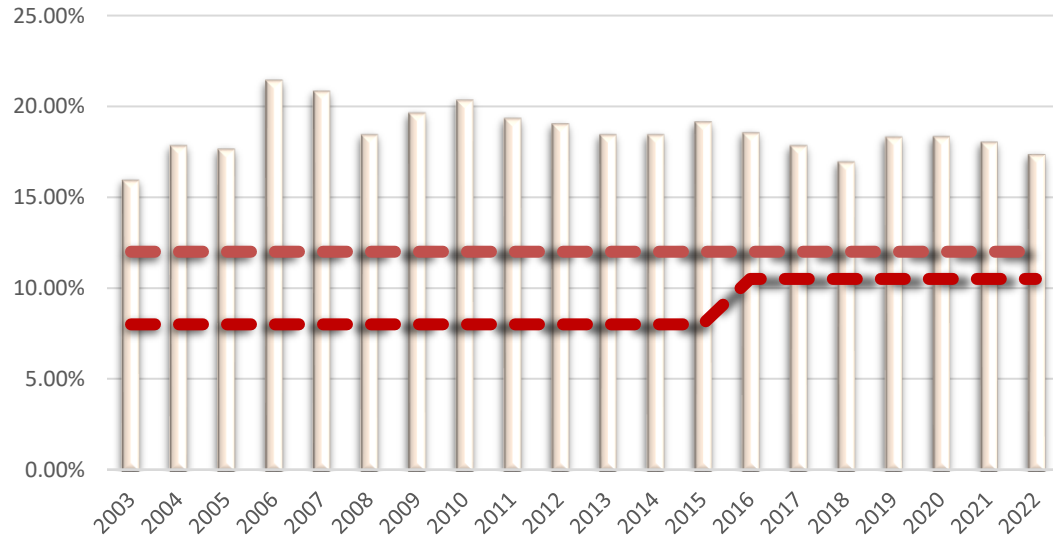
التوزيع الجغرافي للفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي والوكلاء وأجهزة نقاط البيع في المملكة



دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

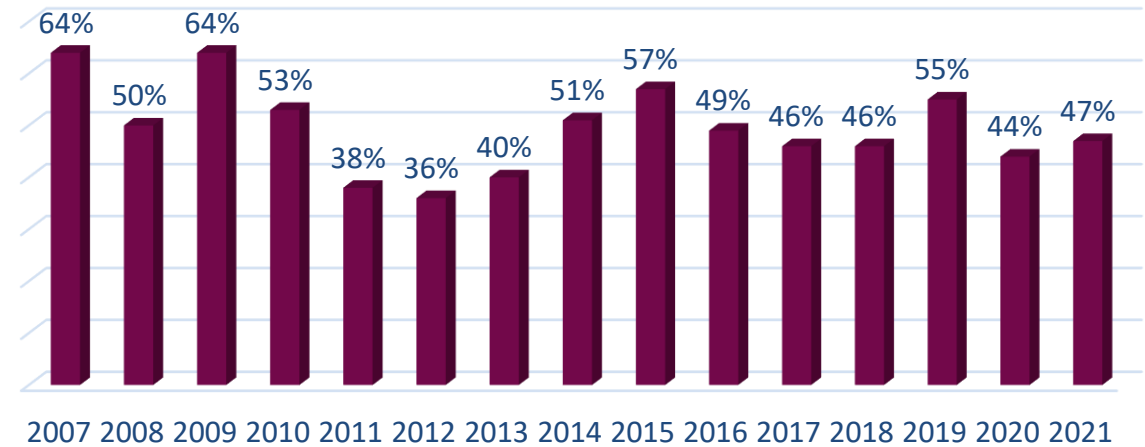
المساهمة في إيجاد بيئة مصرفية آمنة

نسبة كفاية رأس المال



تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى جاهزية البنوك لتحمل المخاطر المالية والقدرة على تغطية الخسائر المحتملة من خلال الاحتفاظ بمستوى مناسب من رأس المال

مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن



يعتبر الاستقرار المصرفي أمراً حيوياً للنمو الاقتصادي والاستدامة المالية لأي دولة. عندما يكون النظام المصرفي مستقراً، فإنه يؤثر إيجابياً على الاقتصاد بشكل عام.

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في إيجاد بيئة مصرفية آمنة

مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن (%) مقارنة مع عدد من الدول

نسبة كفاية رأس المال للأردن ودول عربية مختارة



17.1 نسبة كفاية رأس المال للأردن



مؤشر استقرار القطاع المصرفي الأردني في المرتبة الأولى من بين 23 دولة

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في إيجاد بيئة تنافسية

الأردن في المرتبة 33 عالمياً على
مؤشر النظام المالي – تقرير
التنافسية العالمي

وهو ثاني أفضل أداء للأردن ضمن
مختلف المحاور الفرعية للتقرير
بتسجيله **71.6 نقطة**.

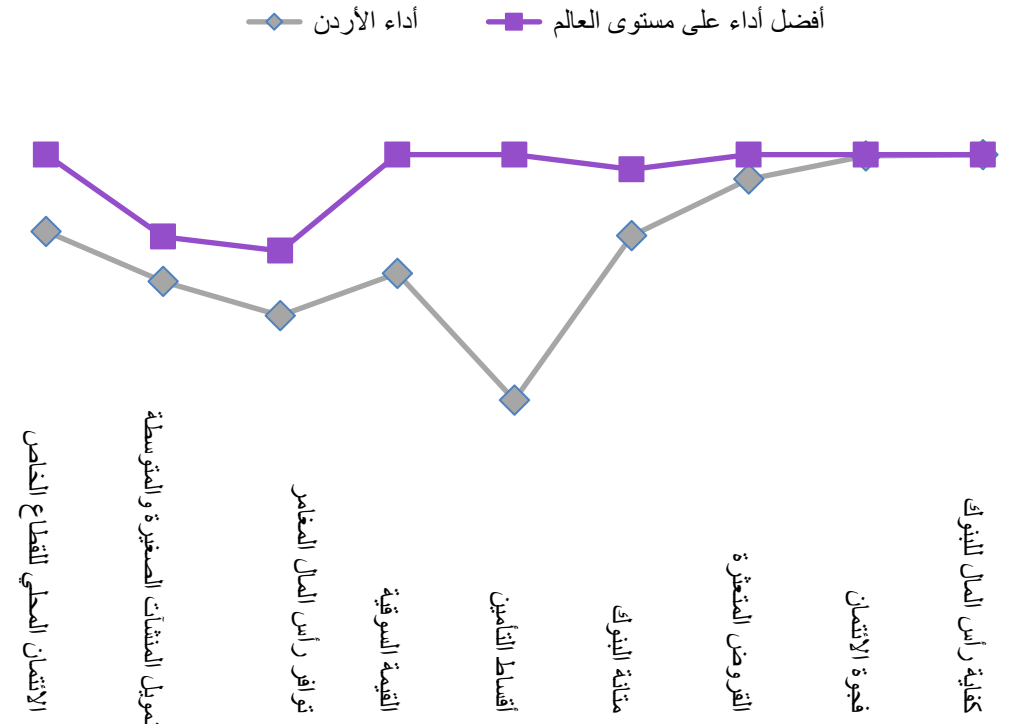
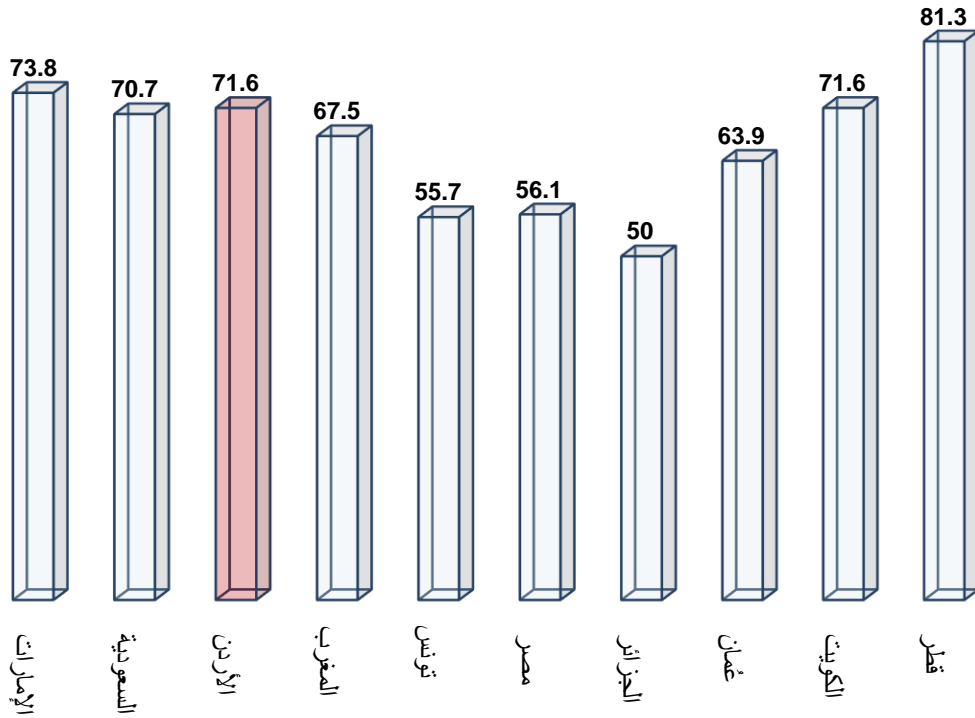
2019		2018		المؤشر
المعدل	الترتيب/141	المعدل	الترتيب/141	
71.6	33	70.7	32	النظام المالي
العمق				
76.5	44	75.6	40	9.01 الائتمان المحلي للقطاع الخاص
61.2	22	58	29	9.02 تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
50.8	26	44.3	32	9.03 توافر رأس المال المغامر
63.7	34	67.6	28	9.04 القيمة السوقية
25	75	25.2	78	9.05 أقساط التأمين
الاستقرار				
75.2	42	74	43	9.06 متانة البنوك
92.5	70	92.1	66	9.07 القروض المتعثرة
99.6	103	99.6	100	9.08 فجوة الائتمان
100	49	100	32	9.09 كفاية رأس المال للبنوك

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في إيجاد بيئة تنافسية

مقارنة أداء الأردن بالعديد من الدول العربية ضمن محور النظام المالي

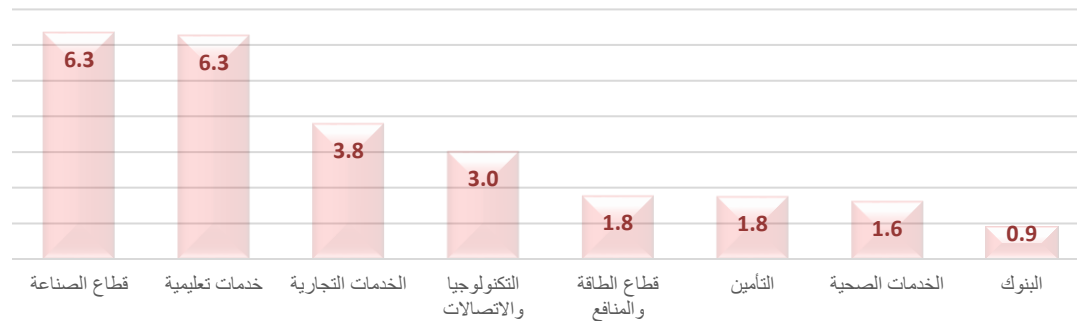
مقارنة أداء الأردن ضمن المحاور الفرعية مع أفضل أداء خلال العام 2019



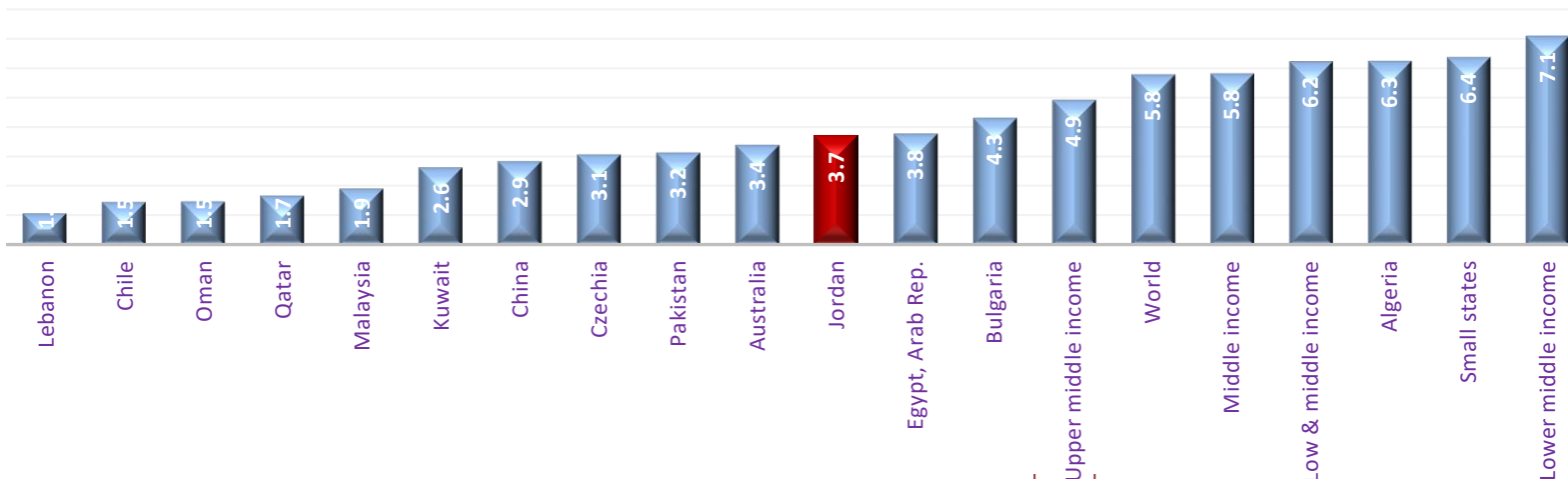
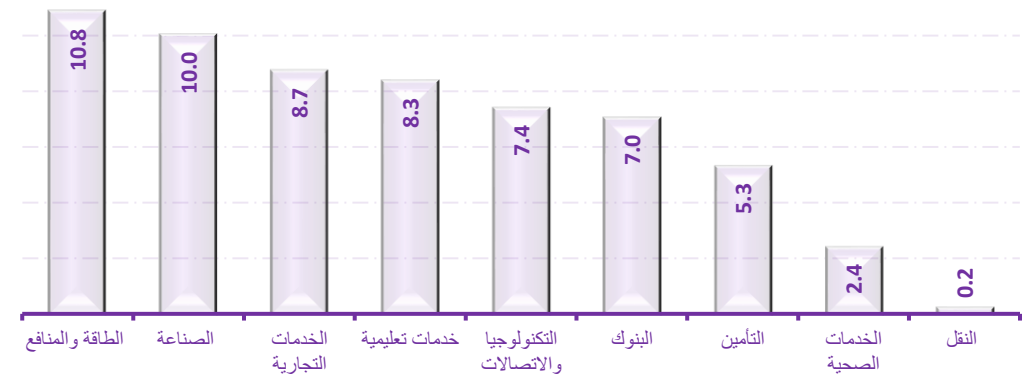
دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في إيجاد بيئة مصرفية ذات عائد معقول

العائد على الموجودات في القطاع المصرفي مقارنة مع قطاعات أخرى في الأردن (%)
(بالمتوسط خلال الفترة من 2018-2021)



العائد على حقوق المساهمين في القطاع المصرفي مقارنة مع قطاعات أخرى في الأردن (%)
(بالمتوسط خلال الفترة من 2018-2021)



هامش سعر الفائدة في الأردن
مقارنة مع دول مختارة (%)
(بالمتوسط خلال الفترة من 2018-2021)
(2021)

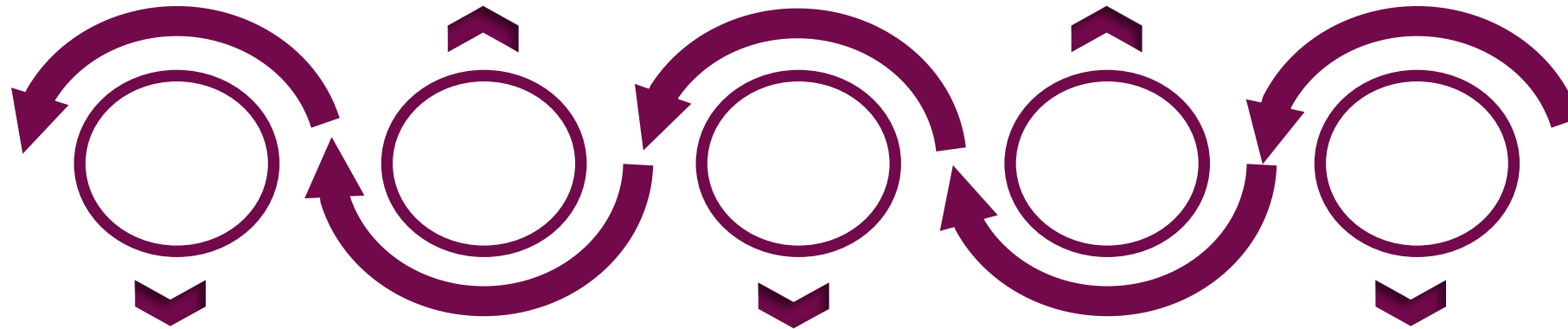
دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

المساهمة في إيجاد بيئة مصرفية ذات عائد معقول

البنوك تشكل أقل ربحية (العائد على حقوق المساهمين) مقارنة بقطاعات أخرى في المملكة .

إستثمار البنوك في السندات
والأذونات الحكومية ذات العائد الأقل
مقارنة بالتسهيلات الائتمانية

ارتفاع تكاليف الإقتراض وتحمل
أعباء ضريبية أعلى



ارتفاع التكاليف التشغيلية

القواعد المشددة على النسب المالية
(مما يؤثر على الربحية)

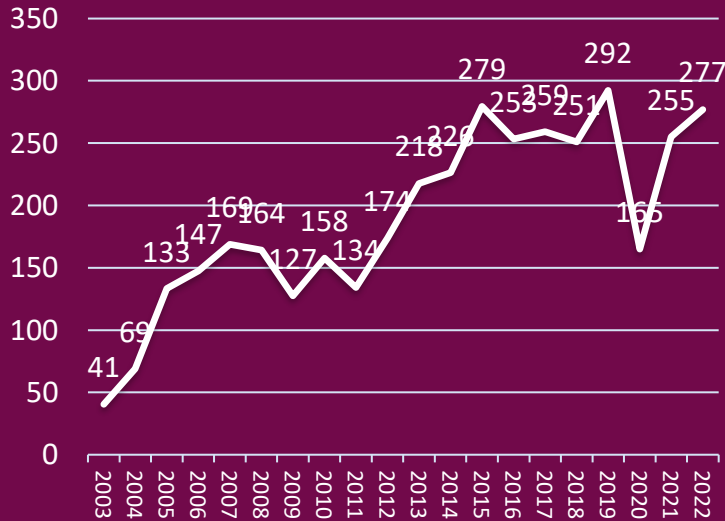
كفاءة القطاع المصرفي وإدارتها
أعماله دون استغلال للعملاء

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

مساهمة البنوك الأردنية في تعزيز الإيرادات الحكومية من الضرائب

تدفع البنوك ضرائب على الدخل بقيمة 277 مليون دينار في عام 2022 والتي تشكل بالمتوسط 35% من صافي أرباحها.

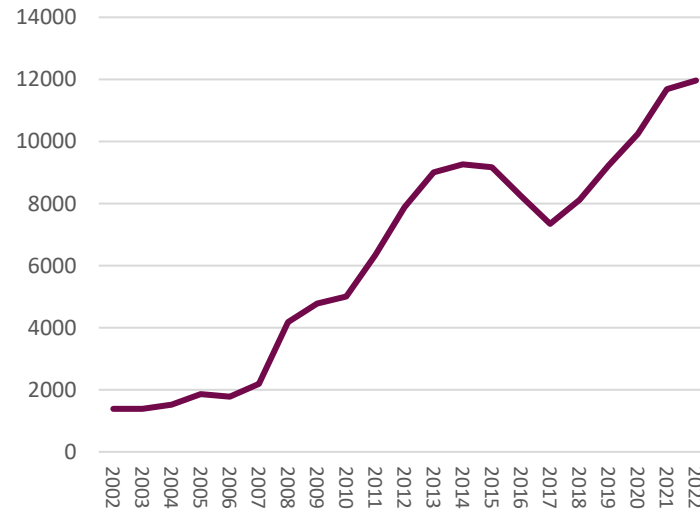
الضريبة على الدخل (مليون دينار)



مساهمة في إيجاد بيئة مصرفية ذات عائد معقول

صافي الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي للحكومة المركزية حوالي 11.963 مليار دينار نهاية عام 2022.

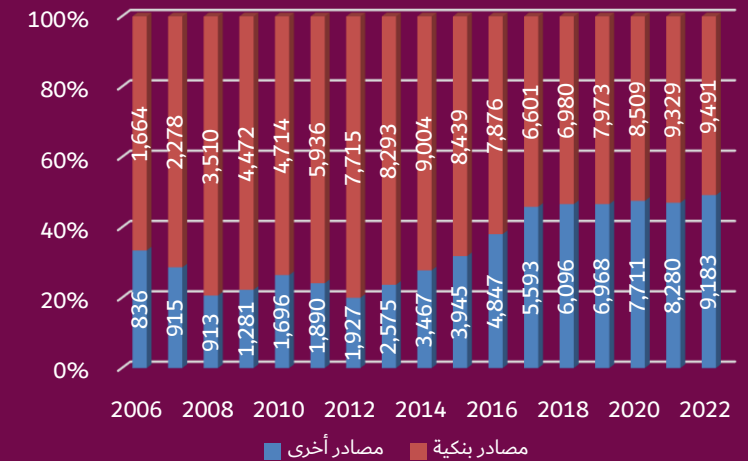
صافي الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي للحكومة المركزية - مليون دينار



مساهمة البنوك الأردنية في تمويل أدوات الدين الحكومية

بلغ حجم محفظة البنوك من الأوراق المالية الحكومية ما يقارب 9.5 مليار دينار، ممثلة ما نسبته 51% من الرصيد القائم من سندات وأذونات خزينة المصدر في نهاية عام 2022.

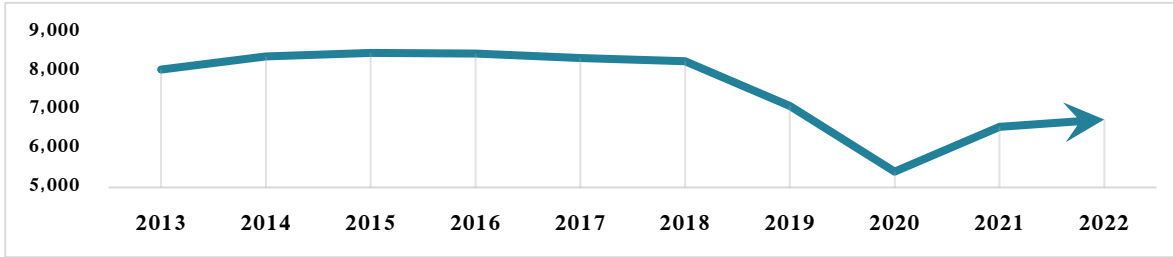
السندات وأذونات الخزينة الحكومية وفقاً لمصادر بنكية وأخرى



دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

مساهمة القطاع المصرفي الأردني في بورصة عمان

تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المسجلة في بورصة عمان خلال الفترة (2013-2022)

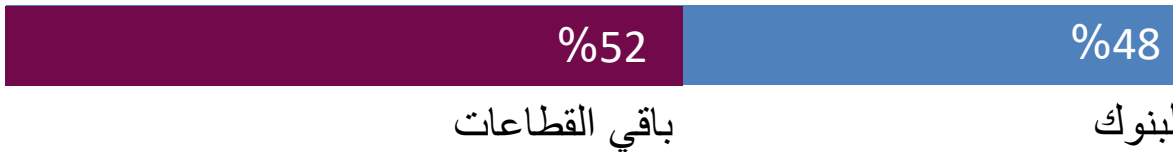


نمو أسعار أسهم البنوك المسجلة في بورصة عمان خلال العام 2022.

3%

تحسن أداء البنوك الأردنية وقوتها وذلك بارتفاع الطلب على الأسهم البنكية.

متوسط نسبة الحصة السوقية للبنوك الأردنية في الحصة السوقية الكلية للسوق خلال الفترة (2018-2021)

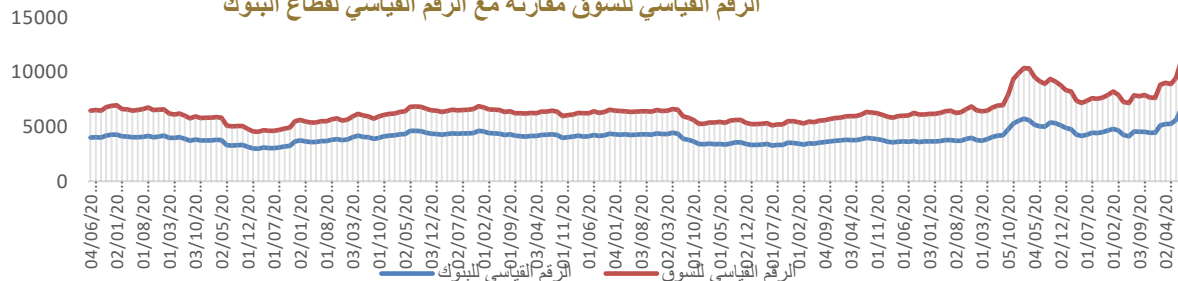


متوسط الحصة السوقية للقطاع المالي

48%

مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى والتي شكلت 52% خلال نفس الفترة.

الرقم القياسي للسوق مقارنة مع الرقم القياسي لقطاع البنوك



نسبة الارتباط ما بين المؤشر العام للبورصة ومؤشر البنوك

80%

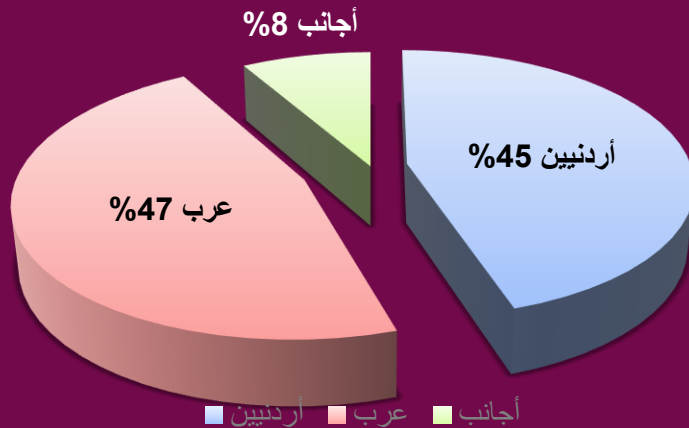
مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى والتي شكلت 52% خلال نفس الفترة.

دراسة إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي

مساهمة القطاع المصرفي الأردني في توفير أدوات استثمارية للصناديق الاستثمارية

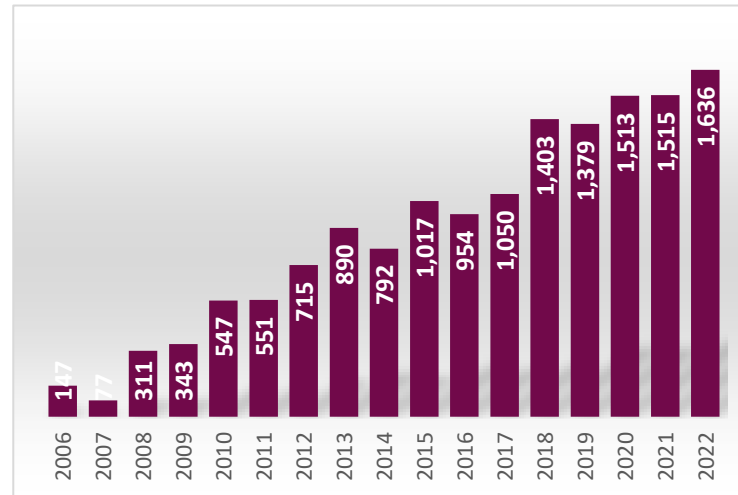
حوالي 47% من ملكية البنوك الأردنية يملكها عرب، وحوالي 8% أجنبي، والمتبقي للاردنيين، ما يعكس ثقة المستثمرين العرب والأجانب في القطاع المصرفي الأردني

الأجانب والعرب في البنوك المدرجة في بورصة عمان
(مليون دينار، نسبة)



تزايد حصة ودائع الضمان لدى الجهاز المصرفي والذي هو مؤشر على الثقة التي يتمتع بها وكوعاء ادخاري مهم يسبب في النهاية في تحسين الحماية الاجتماعية وضمان استقرار المعيشة.

ودائع الضمان الاجتماعي لدى الجهاز المصرفي (مليون دينار)



بلغت حصة البنوك المرخصة المدرجة في بورصة عمان بالمتوسطة الموزون برأس المال حوالي 10%

السندات واذونات الخزينة الحكومية وفقاً لمصادر بنكية واخرى





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

www.abj.org.jo